البنى التقليدية وعملية التحديث المؤسساتي في العراق

حسين يونس عبدالله العزاوي أ.م.د. أحمد فكاك أحمد البدراني

كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

hussienalazwe@gmail.com

الاستلام: ٢٠٢١/١٢/٦ القبول: ٢٠٢٢/١/٥

مستخلص البحث

تعبر عملية التحديث المؤسساتي عن نوع من التفاعل المستمر مع البنى التقليدية وذلك بهدف تحقيق العدالة المساواة واكساب النظام السياسي القدرة للوصول الى التكامل والاستقرار واصلاح النظام السياسي ليقوم بتغيير انماط السلطة المبنية على الولاءات التقليدية بنظام عقلاني عصري يقترن بحكومة وطنية ديمقراطية عبر تشجيع الوعي بالاطار التكاملي للوطن، من خلال توسيع المشاركة السياسية والرسمية التي تمنحه الدولة العراقية للبنى التقليدية ودمجها وتفكيكها، وعليه فان كل عملية تحديث لمؤسسات الدولة لا تخلو من المعوقات التي تشكل تحديات يجب وضع السبل والآليات اللازمة لمعالجتها للوصول الى التحديث المؤسساتي. وتهدف الدراسة الى تحديد المسارات الضرورية لاحتواء وتفكيك البنى التقليدية واعادة صياغتها وتركيبها والاهتمام بدعم دورها الوطني في تحقيق الاستقرار. وتكمن اهمية البحث في انه يحاول تسليط الضوء على موضوع لم يأخذ خضه من الدراسة والتقصي الكافي، فبالرغم من اهمية البنى التقليدية في العراق ودورها الكبير في التأثير على مجمل الاوضاع في البلاد، الا ان البحث التي كتبت عنها قليلة نسبيا، لذلك جاء هذا البحث من اجل سد النقص. تضمن البحث ثلاثة مباحث. الاول الاطار النظري لمفهومي البنى التقليدية، في حين جاء المبحث الثاني لتوضيح معوقات دمج البنى التقليدية في عملية التحديث المؤسساتي، والمبحث الثالث تناولنا الاليات اللازمة لدمج البنى التقليدية في عملية التحديث المؤسساتي.

الكلمات المفتاحية: العراق؛ البنى التقليدية؛ التحديث المؤسساتي؛ النظام السياسي.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Traditional Structures and Institutional Modernization Process in Iraq

Hussain Y. Abdullah Al-azzawi Assist .Prof. Dr. Ahmad F. Al-badrani
College of Political Sciences / University of Mosul
hussienalazwe@gmail.com

Received: 6/12/2021 Accepted: 5/1/2022

Abstract

The process of institutional modernization reflects a kind of continuous interaction with traditional structures to achieve justice and equality and giving the political system the ability to reach integration, stability, and reform of the political system to change the patterns of power based on traditional loyalties with a modern rational system coupled with a democratic national government by encouraging awareness of the integrative framework of the homeland by expanding the political and official participation granted by the Iraqi state to the traditional structures, and integrating and dismantling them. Therefore, every modernization process of state institutions is not without obstacles that pose challenges that must be developed and addressed through mechanisms to get institutional modernization. The study aims to identify the necessary ways to contain and dismantle traditional structures, reformulate and reconstruct them, and pay attention to supporting their national role in achieving stability. The importance of the research lies in that it attempts to shed light on a topic that has not taken enough study and investigation. Despite the importance of the traditional structures in Iraq and their great role in influencing the overall situation in the country, the research that were written about them are relatively few. Therefore, this research came to fill the deficiency. The research included three sections. The first one is the theoretical framework for the two concepts of traditional structures. The second section is to clarify the obstacles to integrating traditional structures into the process of institutional modernization. The third section dealt with the mechanisms necessary to integrate traditional structures into the process of institutional modernization.

Keywords: Iraq; traditional structures; institutional modernization; political system.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة :

لا يختلف العراق عن سواه من الدول الاخرى، عرف البنى التقليدية بكل انواعها، القبائلية والقومية والدينية، وبحكم عمقه الحضاري والظروف التي المت بدولته المعاصرة، تميزت بناه المجتمعية بطبيعة خاصة، إذ لازالت المؤسسات الرسمية والبنى التقليدية لها علاقة تأثير وتأثر في العراق، إذ تسعى تلك النظم الى اعادة انتاج البنى التقليدية ودمجها في اطار الدولة الحديثة، دولة المؤسسات، لكن لم تنجح في عملية التحديث ففي الوقت الذي قطعت فيه النظم السياسية الديمقراطية اشواطا بعيدة في هذا الميدان، ووصل البعض منها الى دولة الرفاه والعدالة الاجتماعية، لا زالت بعض النظم الأخرى، وبالأخص في الدول غير الديمقراطية تراوح في مكانها، كون البنى التقليدية تسعى للاستحواذ على المؤسسات الرسمية بشتى الطرق المتاحة اذا ما قلنا انها تشاركها في ادارة الدولة.

اهداف البحث: يروم البحث تحقيق عدد من الاهداف، وهي :

١. زيادة المعرفة العلمية، من خلال توفير قاعدة من المعلومات حول الموضوع محل البحث.

٢. تزويد صانع القرار في بلادنا بطبيعة المجتمع العراقي لكي تساعده في رسم السياسة العامة

٣. تعريف العراقيين والعالم بأن البنى التقليدية هي صيرورة التاريخ ونتيجته وهي جزء من الارض لا يمكن فصلها عنها .

٤. توضيح الاسباب التي ادت الى تزايد وتفاقم دور المؤسسات التقليدية على الدولة.

٥. تهدف الدراسة الى تحديد المسارات الضرورية لاحتواء وتفكيك البنى التقليدية واعادة صياغتها وتركيبها والاهتمام بدعم دورها الوطني في تحقيق الاستقرار

أهمية البحث : تكمن اهمية البحث في انه يحاول تسليط الضوء على موضوع لم يأخذ خضه من الدراسة والتقصي الكافي، فبالرغم من اهمية البنى التقليدية في العراق ودورها الكبير في التأثير على مجمل الاوضاع في البلاد، الا ان البحث التي كتبت عنها قليلة نسبيا، لذلك جاء هذا البحث من اجل سد النقص.

اشكالية البحث :

استطاعت البنى التقليدية من فرض هيمنتها على المؤسسات الرسمية في الدولة خاصة اثناء فترات التحول الديمقراطي و الانتقال الى التعددية الحزبية مما يعيق بناءها بشكل يتناسب مع تحديث المؤسسات الرسمية في الدول الديمقراطية من هنا انبثقت عدة تساؤلات اهمها :

- الى أي مدى تشكل البنى التقليدية عائقا امام عملية التطوير والتحديث السياسي ؟
- ما تداعيات استمرار تأثير دور البنى التقليدية على عملية تحديث المؤسسات ؟
- ماهي الاليات المطلوبة للحد من تداعيات البنى التقليدية على المؤسسات الرسمية واحتواءها مع التحديث المؤسساتي للدولة ؟
- ماهي المعوقات التي تقف حائلاً أمام اندماج البنى التقليدية في بنية النظام السياسي؟

الفرضية: يفترض الباحث ان الخصوصية التي عاشها العراق، من تراكم حضاري، وظروف تشكيل دولته الحديثة والمعاصرة، قد اعطت بناه التقليدية طبيعة خاصة، ومن اهم ملامحها هو قوة هذه البنى وصعوبة دمجها في عمليات التحديث المؤسساتي لان تصاعد دور البنى التقليدية على حساب مؤسسات الدولة المدنية الحديثة يؤدي الى انعكاسات سلبية وخلل في عمل الدولة وادائها لواجباتها، فكلما ضعفت الدولة يتصاعد دور البنى التقليدية، وهذا يؤكد الفرضية ان هناك علاقة عكسية بينهما، أي عندما تكون الدولة قوية ومستقرة وشرعية يتراجع تأثير دور البنى التقليدية بكل اشكالها على اداء المؤسسات الرسمية للدولة .

منهجية البحث : ستعتمد الدراسة على منهج التاريخي والمنهج الوصفي.

هيكلية البحث : فضلاً عن المقدمة، قسم هذا البحث الى ثلاثة مباحث، اذ تناولنا في المبحث الاول الاطار النظري لمفهومي البنى التقليدية، في حين جاء المبحث الثاني لتوضيح معوقات دمج البنى التقليدية في عملية التحديث المؤسساتي، والمبحث الثالث تناولنا الاليات اللازمة لدمج البنى التقليدية في عملية التحديث المؤسساتي، واخيراً انتهى البحث بالخاتمة وقائمة المصادر.

المبحث الاول

البنى التقليدية– دراسة في المفاهيم

لا تخلو جميع دول العالم من البنى التقليدية، والتي هي اساساً سابقة لوجود الدولة المدنية الحديثة ومؤسساتها الرسمية، سنتناول في هذا المبحث من خلال مطلبين سيكون المطلب الاول لتوضيح مفاهيم البنى التقليدية والمطلب الثاني سنتناول انواع البنى التقليدية بشكل عام

المطلب الاول : التأصيل النظري للبنى التقليدية

أولاً – البنى : المعنى اللغوي للبنى هو (البُنى) بالضم، ركب او أنشأ وشيد (الرازي، ١٩٨٣، ٨٨)، اما المعنى الاصطلاحي كما أخذ به الفلاسفة بان البنيوية تتعامل مع الشيء بانه له بنية أي ليس عدم الشكل، ويشكل منظومة او نسقاً له نظامه الخاص من حيث تركيبه ووحدة انسجامه الداخلي وقوانينه الملزمة والتي تضبطه وتسمح باستمراريته (أبراش، ١٩٩٨، ٨٨). وتعرف البنى على انها ذلك التركيب المنظم والمتناسق للأجزاء المختلفة التي يتكون منها المجتمع، وهو العلاقات الاجتماعية التي تقع بين الجماعات، وهو مجموعة الافكار التي تهتم بتوزيع النفوذ والقوى بين الاشخاص والجماعات (الأسود، ١٩٩١، ٨٦)، فمفهوم البنية يعني النظر الى واقع سياسي ما (البنية مؤسسة ما أو الكيان سياسي) على أنه مجموعة من أجزاء مترابطة ومتراصة، وإن الهدف من التحليل البنيوي يتمثل في الكشف عن موقع كل جزء من الكل وحجمه وترابطه وتراصه مع الأجزاء الأخرى التي تشاركه نفس الكيان السياسي من حيث هو كل متكامل (ثابت، ٢٠٠٦، ١٦٣).

وتتكون البنى من مجموعة عناصر توجد فيما بينها علاقات على نحو يكون فيه كل تغيير يجري على عنصر او علاقة فيها تؤدي الى تغيير العناصر او العلاقات الاخرى ومن ثم بتغيير الكل، فالجماعة الاجتماعية هي حقيقة ذات صفة مختلفة جذرياً من مجموع الافراد التي يكونوها، والطبقة الاجتماعية هي حقيقة ذات صفة مختلفة عن الجماعات والافراد التي تتألف منهم و عليه فلا يمكن ان نفهم

المجتمع او البنى ما لم نفهم العلاقة بين العناصر وكيفية تأثير هذه العناصر في الكل (الأسود، ١٩٩١، ٩٣).

ثانياً: التقليدية: المعنى اللغوي للتقليد (قلَّد) أي يحاوِل تقليدَ الآخَرينَ و السَّيْرَ على مِنْوالِهِمْ، او قد يعني التقليد حرفة محاكاة نصّ قديم والاحتذاء به بدون أي ابتكار، أي تَقْليدٌ نَقَلَهُ الخَلَفُ عَنِ السَّلَفِ اي ما يَتَوارَثُهُ الفرد مِنْ عاداتٍ وَعَقائِدَ ومُمارَساتِ أَساليبِ السُلوكِ وَمَظاهِرِهِ العامَّةِ (محمد، ٢٠٠٠، ٢٠٩).

والتقليد هو عبارة عن سلوك فردي يقوم على المحاكاة والمتابعة والمشابهة وينقل من فرد الى فرد اخر ثم من الفرد الى الجماعة ثم من الجماعة الى المجتمع فهي فردية قبل ان تكون اجتماعية والفرد هو جزء من المجتمع، والتقليد هو الحفاظ على القيم او الموروث دون تغيير او تجديد جذري، وهو مفهوم اجتماعي انساني يقابله في السياسة المحافظة او الحفاظ على الوضع الراهن ومقاومة الجديد والمستحدث (عبدالكافي، ٢٠٠٥، ١٢١).

المطلب الثاني : انواع البنى التقليدية

من المعروف انه لا يوجد أي مجتمع مهما كانت درجة تقدمه خال من التنوع والتعدد المذهبي والاثني والقومي والديني والقبلي وكل هذه النظم التقليدية موجودة قبل ظهور مؤسسات الدولة الحديثة، و تتمثل عناصر او انواع البنى التقليدية في كل بلدان العالم، كما يأتي:

١- الاديان والمعتقدات :

الدين كلمة عربية ذكرت في اللغة بمعنى الطاعة والجزاء (ابن منظور، ٢٠٠٣، ١٦٩)، والانقياد للدين بمعنى إيمان وعمل وعبادات، فهو إيمان بوجود قوى خارقة فوق طبيعة البشر العقلية، ولهذه القوى تأثير في مجرى حياة الإنسان و للأديان فرائض وشعائر وطقوس معينة (القفازي والعقل، ١٩٩٢، ١٠)، أما في الاصطلاح فتعني الإيمان بخالق الكون والانسان والتعاليم والوظائف العملية لهذا الايمان والاقرار بانه أوجد الكائنات ونظمها بحكمته (المصباح، ١٩٨٩، ٣٤).

يعد الدين من أهم وسائل ضبط السلوك الانساني بالشكل الذي يرتضيه المجتمع، ومن أهم النظم الاجتماعية وأعلاها شأناً فيما يؤديه من وظائف في حياة الفرد والمجتمع واستقرار النظم الاجتماعية الاخرى، فليس ثمة عاطفة انسانية اكثر تأثيراً في مشاعر الفرد والمجتمع من العاطفة الدينية، لذلك اهتم العلماء بدراسته، ولقد وضعه (دوركهايم) على قمة النظم الاجتماعية ويرى(أوجست كونت) إن الدين اساس الاخلاق والمقاييس الاجتماعية، فهو الذي يوحد بين افراد المجتمع وينظم حياتهم ويقوي الروابط فيما بينهم (أكوافيفا وباتشي، ٢٠١١، ٣٣-٣٤) .

يعد الدين المرجعية الاولى لثقافة الانسان من حيث عقائده وتقاليده، ويعد المسجد في المجتمعات الاسلامية أحد أهم المؤسسات الدينية التي لها دور في الحياة الاجتماعية الدينية والسياسية، بمعنى ان دور المسجد بوصفه احد أماكن العبادة اصبح شامل يتجاوز الدور الديني في ممارسة الشعائر الدينية الخاصة بالأفراد الى ممارسة الإرشاد والوعظ الديني والاخلاقي وحتى الادوار الاخرى كالدور السياسي والثقافي المتمثل بتوعية المجتمع وتثقيفه بشتى المجالات السياسية والاجتماعية، لذلك أصبح المسجد احد مرجعيات التثقيف السياسي في المجتمع وخاصة في البيئة الاجتماعية العربية (الربيعي، ٢٠١٤، ١٢٢-١٢٣).

ويمكن القول ان العامل الديني المتجسد بالمؤسسة الدينية بمختلف رموزها تحظى بنوع من الاحترام والتقدير والانصياع والطاعة لرأيهم السياسي من أفراد المجتمع قد تصل ببعض الافراد الى الطاعة العمياء لارتباط المؤسسة الوثيق (بالمقدس الديني)، اذ أن درجة التدين تؤثر بالسلوك السياسي والاجتماعي عند الناس، ويحاول البعض أن يعارض بين ما هو ديني وما هو سياسي؛ والواقع أنه من العبث ان نتصور نظاماً لا يتعارض فيه بين الدين والدولة، فالتعارض والمنافسة أمر طبيعي هنا ولا جدوى من تجنبه، لا في الإسلام ولا في المسيحية ولا في اليهودية ،فمن أهم مظاهر الدين؛ أنه نظام ضبط اجتماعي تماماً كما هي الدولة، ومن ثم فكلاهما متنافسان، مما يجعل قضية الدور السياسي للدين، حقيقة في حياتنا المعاصرة (حريق، ٢٠٠١، ٢٥٢).

٢. القبيلة و العشيرة :

تشكل القبيلة احدى البنى التقليدية في المجتمع وهي المؤسسات القائمة على اساس علاقات طبيعية و عضوية بين افرادها بمعنى ان الروابط بين الافراد فيها تكون لا علاقة للفرد في انشائها وانما هي روابط سابقة اصلا على وجود اعضائها ، لأنها ترتكز على علاقات قرابية جمعية، قسرية، فطرية، أساسها إنتساب الاعضاء الى اصل اجتماعي واحد (الناهي وعلوان، ٢٠١٧، ١٦٣).

تعرف القبيلة: بانها تنظيم اجتماعي من عدة جماعات تربط أعضائها صلات الدم والقرابة، ونمط الانتاج والتوزيع والاستهلاك الجماعي، وأسلوب المعيشة، والقيم ومعايير السلوك المشترك وهيكل السلطة الداخلية، وهي اوسع من العشيرة اذ تحتوي على عدة عشائر في تكوينها، وهي وحدة اجتماعية متماسكة تتمتع بدرجة نسبية من الاستقلال السياسي. أما العشيرة: فهي مرحلة متقدمة عن الاسرة، وهي اتحاد مجموعة من الاسر التي تقوم على اساس القرابة ووحدة الدم والعصبية، كما انها جماعة تتميز بقيامها على اساس قرابي واحد من جانب الاب، ويتوافر لأفرادها وحدة مكانية بحيث تتفق القاعدة السكنية مع قاعدة التسلسل القرابي، ويربط بين أفرادها تماسك اجتماعي قوي (غيث، ٢٠٠٠، ٤٩٠).

تشكل القبيلة أعلى درجات الانتماء في كثير من المجتمعات حديثة النشأة، وهذا الانتماء تعبير عن الانتماء القرابي أكثر من غيره، أذ يشير علماء الاجتماع السياسي الى العشيرة بوصفها أول شكل من اشكال الدولة، اذ برأيهم أن الشكل الاول للمجتمع الكلي هو العشيرة (دخيل، ٢٠١٧، ٤١). إذ اختلف مفهوم القبيلة من فكر لآخر، فهي في الفكر الغربي تعبر عن بنية تقليدية سابقة على المجتمع السياسي الحديث ينبغي ازالتها أو تهذيبها أو تطويرها، اما في الفكر العربي فهي كسائر الأنظمة الثقافية تسعى باستمرار الى قولبة نفسها تبعاً للظروف المحيطة والمتغيرة، كما انها محرك للحياة السياسية وحاضرة في السلوك السياسي العربي (الظاهري، ٢٠٠٢، ٢٣).

تشكل العشيرة رافداً مهماً من روافد المجتمع وتتميز عادة بخصوصيات معينة كالقيم والتقاليد والاعراف التي يتميز اتباعها عن غيرهم من التكوينات الجماعية في

المجتمع (حسين، ٢٠١٤، ٨٩)؛ لذا فإن دور العشيرة لا يقتصر على الحياة السياسية فحسب وإنما يشتمل على جوانب الحياة العامة في المجتمع، إذ إن للعشيرة ادواراً عدة منها، لجوء النظام السياسي الى العشائر اذ ما واجه اضطرابات او مشكلات ولاسيما على الصعيد الامني فيعمل النظام السياسي على كسب العشيرة الى جانبه من خلال المخرجات التي تكون لصالح العشيرة (بركات، ٢٠٠٨، ٧٢).

٣. الاثنية :

ان مفهوم الاثنية Ethnicity مشتقة من الكلمة اليونانية Ethnos ومعناها اناس او قوم ، ويرجع الاصل اللغوي عند اليونانيين كذلك بانهم جماعة بشرية ذات الاصل المشترك والمبعدون عن ثقافاتهم وغير مشمولين داخل دولة المدينة (وهبان، ١٩٩٩، ٧٩).

وتعرف الاثنية بأنها: مجموعة بشرية لها خصائص مميزة تحددها الثقافة والهوية المشتركة، ويرتبط اعضاءها مع بعضهم بعضاً، على أسس مشتركة، وهي مجموعة لها أسس مشتركة ثقافية ولغوية ودينية، أو سمات سلوكية أو بيولوجية (الجاسور، ٢٠٠٨، ٦٤).

كما وتعرف الجماعة الاثنية بأنها: تلك الجماعة التي تختلف عن جماعة أو عن جماعات اخرى تعيش في المجتمع نفسه في واحد او اكثر من المتغيرات المتعلقة باللغة والدين داخل المجتمع (إبراهيم & آخرون، ١٩٩٦، ٢٣٩)؛ اذن فالأثنية هي جماعة بشرية يشترك افرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وتستند الى درجة عالية من الولاء والتضامن اللذان يسودان بين اعضائها وتميزهم عن غيرهم وتجعلهم يشعرون بانهم مختلفون عن الجماعات الاخرى ، ولا تطلق كلمة الاثنية الا في حالة وجود اكثر من مجموعة بشرية مختلفين عن بعضهم (ياسين، ٢٠١٩، ٩). فالأثنية لا يمكن عدها مشكلة بحد ذاتها بل هي انتماء طبيعي وفطري ومعترف به الا ان المشكلة تبرز حينما يساء استخدام المشاعر الاثنية حينها تتحول الى سلاح مدمر وخطير يهدد الاستقرار السياسي للدولة (مكاوي، ٢٠٠٩، ٩) .

المبحث الثاني

معوقات دمج البنى التقليدية في عملية التحديث المؤسساتي

تشمل المعوقات التي تؤثر سلبا في عملية تحديث المؤسسات الرسمية ودمج البنى التقليدية على عوامل عدة تتعلق بالإرث التاريخي للعراق، وسياسيا تتعلق بالنخب الحاكمة، وأمنياً بسبب عدم الاستقرار، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن المعوقات التي تواجه عملية التحديث المؤسساتي، تتمثل في جوانب عدة، من أهمها :

١- المعوقات التاريخية :

ولدت الدولة العراقية بعد فترة طويلة من الخضوع للاستعمار، وهي تفتقر إلى السيادة الفعلية والحقيقية في إدارة شؤونها، ففي بعض الحالات كانت الدولة أقل من مجتمعها التقليدي، أي أن سيادتها كانت مقتصرة على جزء من الأمة دون أن تكون قادرة على استكمال الأجزاء المنتقصة من مجتمعها، ودون أن تنجح في إقناع مواطنيها بقبول الوضع القائم (إبراهيم وآخرون، ١٩٩٦، ٤٧).

ان طبيعة نشأة الدول العربية المعاصرة ومنها العراق هي بخلاف الدول الأوروبية التي نشأت وتكونت فيها المؤسسات الرسمية الديمقراطية الليبرالية بفعل تطور داخلي، وبموازاة مع نشوء وتطور الدولة نفسها، فإن البنى السياسية للدولة العربية قد غرست فيها الدولة المستعمرة (وبالقوة أحيانا)، ونتيجة لذلك، فإن سلطة الدول الحاكمة هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات الرسمية التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ (الجابري، ١٩٩٤، ١١١).

لقد ورث العراق تراكمات ثقيلة من حالة التخلف وعلى مختلف المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية، وما كان لذلك من دور في سيادة العقلية المتخلفة ونمط التفكير التقليدي في التعامل مع المتغيرات (جبير، ٢٠٠٦،

٥٩). فإن إطار التخلف المادي الإنتاجي الذي ساد المجتمع العراقي والذي استمر حتى وقت ليس ببعيد لم يتح أمام العراق فرصة اكتساب الحد الأدنى من العادات العقلية المرتبطة بالتقدم الصناعي والنظرة الموضوعية والعقلانية إلى الأمور، إذ كرس نمط الإنتاج المتخلف كل ما له صلة بالأفكار والممارسات التقليدية (فياض، ١٩٨٠، ٢٥٧) وعلى المستوى السياسي، فقد كان للسيطرة العثمانية طويلة الأمد والتي استندت في حكمها على المفاهيم السياسية التقليدية مثل (السلطنة) و(السلطان)، وما تلتها من أنظمة حكم ارتكزت على الأسس التقليدية أيضاً (وراثي – ديني في العهد الملكي)، (قومي –قبلي ابتداءً من العهد الجمهوري الثالث فصعوداً)، وعلى الصعيد الاجتماعي، فقد شاعت القيم البدوية وخاصة قيم الولاء للقبيلة والعشيرة والتعصب لها، وتمّ الاحتكام إلى قوانين (العرف العشائري) و(الثأر) و(الفصل) و(دفع الدية). وقد قادت هذه الروح القبلية المتأصلة إلى ترسيخ نمط ثقافة قبلية لا تقبل بوجود سلطة خارجية غريبة عليها (الوردي، ٢٠٠٤، ٣٠).

٢ – المعوقات السياسية :

إن اغلب الانظمة السياسية العربية ومنها العراق في بعض فتراته تحكم بنظم حكم عشائرية او عائلية ماسكة للسلطة وتحتكرها باستبداد وكما لم تكن شرعية وغير منتخبة انتخاباً حراً وحقيقياً ولا تمثل ارادة شعبية، وقامت بإخضاع المؤسسات الاجتماعية لنفوذها و وظفتها لخدمتها ما ادى الى تجدد التنظيمات التقليدية والقبلية والدينية كاستمرار العلاقات الاجتماعية في الفضاء الاجتماعي العربي، فضلاً عن اخفاق الدولة العربية في تحقيق التحديث، وهو علة وجودها وتطورها وهذا يفقدها الشرعية في الحكم (عبدالله، ١٩٩٧، ٦٧).

فالثقافة السياسية التقليدية ترتبط ببيئة تقليدية، تستوعب الثقافات المحلية القائمة على علاقات القرابة والعرف والدين، وهي ثقافة ما قبل الثقافة السياسية الخاصة بالدول أو بالمجتمع الوطني، وينتشر هذا النوع من الثقافة في الدول التي

تؤدي فيها العلاقات القرابية والعشائرية والطائفية دوراً في تحديد الولاءات والانتماءات السياسية كما هو الحال في العراق (ديفرجه، ١٩٨٠، ٣٩).

إن الصراع السياسي المستمر في العراق ركّن جانباً كل ما يتعلق بعملية المأسسة، إذ أصبح كيان الجماعة يقتصر في جهاز الدولة وإحكام قبضتها عليه عبر تجميع الأعوان وما يقتضيه ذلك من ارتكاز الى التنظيمات الأولية (العائلة والعشيرة والطائفة والعرق) التي تمثلها، ومن ثم تسخير هذا الجهاز لخدمة مصالح الفئة التي تسيطر عليه (و. س. محمد، ٢٠١٤، ٣٨٥).

إن بزوغ الدور المؤثر للبنى التقليدية على العملية السياسية العراقية، يعد عاملاً معطلاً للوعي الوطني، ويقف حائلاً امام نمو رؤية عراقية موحدة، فعلى سبيل المثال ظلت الانتماءات العشائرية مؤثرة بشكل فاعل على ابناء المدن ، كما ان النظام العشائري يشكل تحدياً دائما لأية سلطة مركزية في العراق (نظمي، ١٩٨٦، ٣٨) ، ومما يعزز من قدرة تأثير البنى التقليدية في عرقلة عملية التحول الديمقراطي هو احتفاظها بمجاميع مسلحة وتكدس الاسلحة بطرق ملتوية او غير قانونية ؛ تلجأ اليها للاستعانة بها للدفاع عن العشيرة فقط ضد العشائر الاخرى او حتى ضد الحكومة عندما تتضرر مصالحها، وهذه الظواهر السلبية تزداد خطورة عندما تتعرض الدولة الى فترات الضعف ، فقد تعمل هذه المجموعات المسلحة التابعة للبنى القبيلة الى المطالبة بتحقيق طموحات تتنافى مع وحدة البلاد وهيبة الدولة والاضرار بالوحدة الوطنية ، وهذا الامر له تجلياته الخطيرة على مستقبل عملية التحول الديمقراطي (الزهيري، ٢٠٢١، ٢٣٥).

٣- المعوقات الثقافية

منذ تأسيس الدولة العراقية المعاصرة، توارثت حالة من التأخر الثقافي في مختلف المجالات بما فيها المجال السياسي، إذ سادت قيم ومعتقدات وأفكار أسهمت في تكريس حالة التأخر، ويعود ذلك لأسباب لعل أهمها، خضوع العراق لإحتلالات

وهيمنة أجنبية وتدخلات خارجية، فضلاً عن طبيعة المجتمع العراقي الذي اتصف غالبيته بالقيم العصبية والقبلية والاحتكام الى الاعراف العشائرية، لذلك كانت ولاءات الأفراد تتجه للعشيرة والقبيلة والدين والمذهب، ولم تكن في أغلبها للوطن والدولة، وإن شيوع هذه القيم انتج ثقافة اللاوعي بالدولة وترسيخ هذه اللاوعي يرفض الدولة في (إدراكات وشعور وقيم وعواطف) الافراد عند غالبية المجتمع العراقي لطول عهد الاستبداد، واستمرت هذه الذهنية وآثارها السلبية، لذلك نجد وبشكل عام إن الكثير من العراقيين يعطون ولائهم للبنى التقليدية أكثر من ولائه للوطن والدولة (حافظ، ٢٠١١، ١٣١).

لذا فمن الصعوبة بناء ثقافة سياسية مساهمة وواعية لمجمل التطورات السياسية والاجتماعية، فالعقلية العراقية ما زالت تقليدية في بعض جوانبها متأثرة بالنوازع العشائرية والقبلية والطائفية قبل النوازع السياسية المدنية والحضرية (جبير، ٢٠٠٦، ١٩٢).

وكذلك يصعب على كل مشروع حداثي أن يخترق البنيات التقليدية ويستحوذ عليها، إن للتقليد أساليبه في صد الانتشار الواسع للحداثة، وطرقه في التكيف معها ومحاولة احتوائها، كما أن للحداثة قدرتها على تفكيك المنظومات التقليدية وأساليبها في ترويض التقليد واحتوائه، فالمواجهة بينهما معقد جداً و كثيراً ما يلبس التقليد لبوس الحداثة ليتمكن من التكيف والاستمرار، بينما تتقنع الحداثة بالتقليد أحياناً لتتمكن من أن تفرض نفسها (دحمان، ٢٠١٦).

وبالحديث عن الثقافة السياسية في العراق، فإن المجتمع العراقي هو مجتمع تقليدي يتكون من خليط من البنى التقليدية بما تحمله من علاقات وقيم قبلية وعشائرية وطائفية ودينية مستمدة من روابط الدم والمعتقد، وبنى حديثة تترابط فيما بينها لتنتج بنية اجتماعية جديدة، وتسود في ظل هذه البنى قيم الخضوع و الطاعة والعلاقات الهرمية بينما تبقى الحرية والمساواة والتعاون لدى بعض الافراد قيماً لفظية بلا تطبيق

على الصعيدين الاجتماعي والنفسي، مما سيولد اشخاصاً في هذا المجتمع يخافون السلطة مثلما يخافون الحياة ، الأمر الذي سيمكن الفئة الحاكمة من السيطرة على هذا المجتمع واخضاعه لسلطتها، والمواطن الذي ينشأ في ظل ثقافة الخضوع كما في العراق، سيدرك انه جزء من النظام السياسي، ويدرك تأثيره المحتمل على حياته وتكون نظرته الى دورها الخاص في السياسة وفي بناء دولة القانون نظرة تابعة متأثرة بأفعال الحكومة (العامر، ٢٠٠٥، ١٣٩).

٥- المعوقات الاجتماعية :

تميزت بنية المجتمع العراقي التقليدي (في بعض جوانبها) بهيمنة التعصب الديني والطائفي، إذ إن بعض الافراد كانوا ميالين إلى الابتعاد عن ممارسة السياسة لأنهم يعدونها من المستنكرات (خروجاً عن الإسلام) وانحرافاً لحياتهم الاعتيادية (رشيد، ٢٠٠٢، ٢٦٩)، كما أن الريبة وعدم الثقة كانت هي السمة السائدة في العلاقة بين الطرفين، فأغلب أبناء العشائر ينظرون الى الموظفين الإداريين في المدن على أنهم أشخاص يقتصر عملهم على استحصال المزيد من الواردات والضرائب، في حين ينظر الموظفون إلى أبناء العشائر بازدراء بوصفهم لا يلتزمون بالقوانين ويرفضون الحداثة، ونحن هنا نتحدث عن سلوكيات فردية ولا نقصد التعميم (العطية، ١٩٧٣، ٥٣).

واتسمت طبيعة المجتمع العراقي في العصر الحديث بالازدواجية في القيم والافكار والممارسات فعلى الرغم من ملامسته قيم المدنية والحضارة فلا يزال يحمل من ترسبات البداوة، وإن اتصاله بالحضارة كان ولا زال "مكانيا " وليس "ثقافيا" إذ إن تقدم القيم التقليدية يعني غياب القيم المدنية وان ظروف الحروب والاحتلال ابرزت على السطح الظاهرة الطائفية التي ادت الى تفكيك النسيج المجتمعي العراقي والعودة الى البنية العصبوية (حافظ، ٢٠١١، ١٧١).

ولا يزال التأثير العشائري كبيراً في عقلية وتفكير أغلب الموظفين وكبار الشخصيات والمسؤولين عن المؤسسات الرسمية التي تدير السلطة، فعلى صعيد السلطة التنفيذية نلاحظ وجود ما يسمى ب"عائلية السلطة " عن طريق سيطرة مجموعة من الموظفين ينتمون الى مكون واحد او قبيلة واحدة على ادارة مؤسسة حكومية او عدة دوائر رسمية، فضلاً عن ذلك يمكن ان نلحظ دور العامل العشائري على المستوى الاداري اذ يتم التعيين على اساس العلاقات الاجتماعية والوساطات والقرابية، وليس على اساس الكفاءة والخبرة، مما يؤدي الى عجز الأداء الوظيفي وذلك لعدم قدرتهم على الارتقاء الى مستوى ارقى من الولاء العشائري و وتكون بيئة صالحة للرشوة والمحسوبية والغش والاحتيال والفساد داخل الجهاز الاداري (الأنصاري، ١٩٩٨، ١٨٢).

وهكذا، وبدلاً من أن تمثل الدولة المركز الرئيس لإنضاج القرارات وتجميعها وإعادة نشرها وتوزيعها على مجموع القوى الاجتماعية، ومن ثم بدل أن تقوم بدور العامل الرئيس على تجاوز التناقضات الاجتماعية، فأنها كانت بالعكس من ذلك، تشكل في قراراتها وسياساتها طرفاً داعماً في النزاع الاجتماعي (غليون، ٢٠٠٣، ١٢٤).

٦- المعوقات الاقتصادية :

إن غياب عدالة التوزيع للسلطة والثروة، وعجز الدولة عن تلبية الحاجات والمطالب الاجتماعية يمثل المصدر الأول لضعفها السياسي، وهذا الضعف هو الذي يفسر الميل الشديد والدائم لديها لفئة على حساب أخرى، كنوع من التعويض وإيجاد التوازن، إذ أن التحديات الاقتصادية التي تهدد مستقبل العراق تتمثل بالفقر والبطالة والتضخم وارتفاع تكاليف الانتاج والفساد الاداري والمالي والتلوث البيئي ومشكلات المياه والتدهور الزراعي والصناعي وغير ذلك ، ومما يزيد من خطورة تلك المعوقات والتحديات انها متشابكة ومتداخلة وتأخذ بالاتساع، دون ان يقابل ذلك تبني الدولة أي

استراتيجية لوضع الحلول المناسبة والملائمة للنهوض بالواقع الاقتصادي والزراعي و بسبب انشغالها بالتحديات الأمنية الخطيرة خاصة الارهاب، ويزداد الوضع سوءاً لان التحدي الاول هو صعوبة الوصول الى دعم قطاع الريف و توزيع الثروة ومكافحة البطالة في المدينة والريف (الدليمي، ٢٠٢٠، ١٥٥).

ومن اسباب التدهور الاقتصادي الاستخدام غير الرشيد للموارد المائية وهدرها، والاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة، هذا فضلاً عن هدر العوائد النفطية المتحققة في مجالات لم تخدم التنمية، مثل الإنفاق العسكري وغيرها، و سوء الإدارات الرسمية واستشراء الفساد المالي في أجهزة الدولة أدى إلى خسارة معظم العوائد المتحققة من الصادرات النفطية في تحقيق تنمية القطاعات الإنتاجية، ومنها القطاع الزراعي، ويتميز العراق بكثرة عدد السكان وتوافر الكوادر الفنية والمؤهلة ولكن في المقابل نجد تدني مستوى العمالة من حيث الصحة والكفاءة المهنية وعدم معرفته بقواعد الزراعة الحديثة، واعتماد الاقتصاد العراقي على النفط كمصدر وحيد للثروة وهو خيار آني وليس استراتيجي وإهمال القطاعات الأخرى ومنها القطاع الزراعي، من خلال قلة التخصيصات المالية من الحكومة المركزية والحكومات المحلية لدعم هذا القطاع في شتى تفاصيله ألامر الذي أدى الى التدهور الحاصل فيه، وهوما انعكس سلباً على احوال البنى التقليدية وجعلها بعيدة عن الاندماج في الوسائل التقنية الحديثة (عبدالحسين والعاني، ٢٠١١، ١٢٤).

وفي نهاية هذا المطلب بات من الواضح لدينا ، من ان هناك تحديات كثيرة، وجميعها قد يهدف لدعم البنى التقليدية على حساب فعالية مؤسسات الدولة الرسمية ، ولكن بنسب متفاوتة

المبحث الثالث

آليات دمج بنى النظام التقليدي في عملية التحديث المؤسساتي

إن عملية دمج بنى النظام التقليدي في العراق هي عملية صعبة ولا يمكن ان تقوم على أسس سطحية قد لا تتلاءم مع التحديث المؤسساتي، بل تحتاج الى آليات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، إذ لا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال خلق بيئة مناسبة ومستعدة لهذا التحول والتحديث، ويمكن تقسيم هذه الاليات اللازمة لتحقيق الاندماج الى ما يأتي:

١- الاليات السياسية

إن أولى المهام اللازمة لعملية دمج البنى التقليدية هي ضرورة اصلاح السلطة السياسية بحيث تكون معبرة سياسياً وقانونياً عن كل فئات المجتمع، وترسيخ دور المؤسسات وفك الارتباط والتوحد بين السلطة والدولة وتجاوز كل المعوقات والتحديات والانشقاق الاجتماعي (البكري، ٢٠١١، ٢٦٠). ويتحتم على الدولة العراقية دمج التكوينات الاجتماعية المختلفة ذات المنبت القبلي أو العشائري أو الطائفي أو المذهبي، في بنية اجتماعية جديدة يؤسسها الانتماء الجماعي الى الوطن، عبر إعادة تعريف الناس خارج انتماءاتهم الفئوية الضيقة او العصبوية بوصفهم مواطنين متساويين امام القانون بعيداً عن أي تمييز (بلقزيز، ٢٠٠٨، ٤٣) .

أن عملية التحديث السياسي تتطلب اعادة تكييف البيئة الاجتماعية التقليدية نحو بيئة حضارية، وهذا بدوره يتطلب بناء الهياكل المؤسسية السياسية لأحداث نقلة في الاداء السياسي خاصة، والمجتمعي عامة، فوجود البنية المؤسسة للدولة سيقود الى تعقيد هيكل الدولة، وتعدُّد وتكامل مراكز اتخاذ القرار فيها، و هذا سيمنع عودة سطوة البنى التقليدية خصوصاً في المجتمعات التي عانتها سابقاً (رشيد، ٢٠٠٢، ١٦٠).

ومن أهم الآليات السياسية، هو أن تبادر النخبة الحاكمة الى معالجة المشاكل التي يعاني منها النظام السياسي، مثل المحاصصة والفساد الاداري والمالي والطائفية

السياسية، كونها تشكل منابع لتقوية البنى التقليدية ودعمها على حساب مؤسسات الدولة، بل وتفتح الباب أمامها للتدخل في العمل الحكومي وتحريف اتجاهه، وأن تسعى الدولة من خلال السياسات والتشريعات مجالاً لها للتنظيم السياسي أو المدني، بشرط أن لا تكتسب تلك البنى التقليدية قوة فوق قوتها (زايد، ٢٠١٨، ٢٢).

٢- الاليات القانونية

لا يمكن للدول ان تستقر ولا أن تؤدي ما عليها تجاه المجتمع إلا إذا كانت تمتلك منظومة قانونية متماسكة وفعالة، وبالتالي فان الدولة العراقية تحتاج الى سن قوانين جديدة وتفعيل للقوانين النافذة، خاصة تلك التي تتعلق معالجة الحالات الشاذة في المجتمع، والتي من شأنها الابقاء على الاعراف السلبية، مثل (الدكة العشائرية) أو إجراء عقود الزواج خارج المحاكم الرسمية، هذه الحالات وغيرها تخلق مناخاً غير قانوني يجعل المواطن بمعزل عن الدولة ومؤسساتها الرسمية يبرز التزاحم والتنافس في انتقاد البنى التقليدية بوضوح عند وقوع حادثة أو عمل خارج نطاق القانون، وكأن العلاقة بينهما، هي علاقة متضادة، وليست علاقة تبادلية (شتيوي، ٢٠١٩).

والقانون بإمكانه في حال تفعيله أن يرصد الخروقات التي تحدث أثناء قيام الحكومة برسم وتنفيذ السياسات العامة، الامر الذي يزيد من فعالية تلك السياسات ويجعلها في مفيدة لخدمة المجتمع ، وبالأخص تلك السياسات المسماة بالسياسات الاجتماعية، وتحتاج الدولة الى ان تجعل القانون يأخذ مجراه فيما يتعلق بمعاقبة الأفراد والجماعات التي لا تؤدي واجباتها بالشكل الصحيح، والرقابة على خروقات الفساد الاداري المالي في مؤسسات الدولة، فهذه الفئات يجب القضاء عليها ومحاسبتها وفقاً للقانون، حتى تستطيع المؤسسات الظهور بالصورة الحقيقة أمام المجتمع، وهذا يؤدي لكسب ثقة المواطن بالدولة وتجعله اكثر استعدادا للتعامل معها والالتزام بقوانينها، فالمؤسسات تعزز دور المواطن، وتجعله صاحب قرار، وتنمي قدراتهِ، فالأساس هو دولة الانتقال الدستوري المدني أي دولة المؤسسات والقانون، ولا

هي دولة هشة تحت رحمة فرد او جماعات تقليدية بل أنها دولة المؤسسات، انها الدولة المدنية الحديثة (فياض، ٢٠١٠، ٤).

ان مفهوم العشائرية التي طرحها مشروع القانون تشكل تآكل لمدنية الدولة العراقية ذات الاساسات والبنى التحتية الضعيفة اصلاً، وان هذا المفهوم يُخرج العشائر من معناها الاجتماعي الديموغرافي الى معنى سياسي وستكون العشائر تركيبات اجتماعية اخرى وأنها لم تُمثل في هذه الكيانات. وفي حال تمريره ستبرز مشاكل ونزاعات عشائرية بسبب صراع الزعماء على رئاسة العشيرة والقبيلة. وهذا الامر يعد خطر يهدد ما تبقى من كيان الدولة المدنية في العراق، المخرج لأغلب مشاكل العراق هو تعزيز التعايش والسلم الاهلي؛ لأنها تضم كل مكونات الشعب على اسس المواطنة واحترام القانون والعدالة الاجتماعية. والتركيز على اهمية تناسق السياسات التشريعية وفق رؤية واضحة لبناء الدولة العراقية وبما يدعم السياسات العامة للحكومة، وتكامل الاطر التشريعية، وتعزيز مؤسسات انفاذ القانون، والسير قدما بنهج العدالة الاجتماعية، أكثر اهمية لذلك يجب إيقاف أو تعديل التشريعات التي تقوي من سطوة البنى التقليدية على الدولة (السرحان، ٢٠١٦).

٣- الاليات الثقافية :

إن دمج بنى النظام التقليدي في عملية التحديث المؤسساتي، تحتاج الى نشر الوعي بأهمية الدولة والادوار التي تقوم بها، ولن يتم ذلك إلا عبر ثقافة سياسية موحدة، تكون قادرة على ازاحة ثقافات المجتمع التقليدي، ودمج ولاءاته التعددية في اطار الولاء الوطني المرتكز على الدولة، وتوحيد التوجهات السياسية للقادة والمجتمع على حد سواء، يعمل على استقرار المسيرة السياسية داخل المجتمع، وان انعدام وجود سياسة متماثلة بين المجتمع التقليدي ذو التعددية الثقافية وبين القيادات السياسية سوف يؤدي الى فشل الاخيرة في تحطيم قواعد الارتباط التقليدية وعودتها تدريجياً، من اجل الهيمنة على القوى التقليدية، الى تبني ثقافة فرعية تعود على باقي المجتمع، وعليه تصبح المؤسسات السياسية والقانونية لا تعبر عن عموم المجتمع وانما اداة بيد

الثقافة الفرعية للنخبة السياسية، من اجل ضمان الحفاظ على السلطة والتي تقود الى ان يتحول التنافس على السلطة تنافساً تقليدياً بعيداً عن القواعد الدستورية للتداول وغياب للمؤسسات الحقيقية (الحديثي، ١٩٨٩، ٢٩).

إن البناء المؤسسي في اي دولة هو نتاج ثقافة سياسية يؤمن بها النظام، اذ ان النظم الديمقراطية هي تلك النظم التي تتماثل فيها الثقافة السياسية والمؤسسات السياسية، وتكون المؤسسات تعبيراً عن ثقافة النظام السياسي، أما إذا كان هذا التواؤم غير موجود بين الثقافة السياسية و البنى السياسية فإن النظام السياسي في هذه الحالة سيكون في حالة خطر، ومهدّد بالسقوط، فالمواءمة بين الثقافة السياسية والبنى السياسية هو شرط أساس لاستقرار أي نظام سياسي، فضلاً عن ما تؤول اليه المواءمة بين الثقافة السياسية وبين البنى السياسية من استقرار لأي نظام سياسي، فإنها اي المؤسسات هي الحل لمنع الصراعات بين مكونات المجتمعات ذات التعددية الاثنية والطائفية والقومية والنقابية، اذ ان المؤسسة تتعامل مع الفرد بصفته مواطناً، لا بصفته المذهبية او القومية او الدينية او الاثنية، لذا يجب ان يكون البناء المؤسسي بناءً صحيحاً حتى يكون الاداء المؤسسي فعالاً (الزهرة، ٢٠١١، ١٤٨).

٤- الاليات الاجتماعية :

هذه الآليات هي مكملة للآليات الثقافية، وتتمثل بضرورة أن تعمل الدولة على إرساء دعائم الاستقرار المجتمعي في العراق، من خلال احترام جميع المكونات من جهة وإعطاء كل منها حقوقه الدستورية، وحثه على اداء واجباته الوطنية، التي يأتي في مقدمتها الولاء للدولة وطاعة القانون وقبول النظام السياسي ،وأيضاً تأتي ضمن الاليات الاجتماعية، أن تعطي الدولة لشيوخ العشائر ورجال الدين المتنورين دوراً في حث وتشجيع مقلديهم وأتباعهم على ضرورة ان تكون للدولة ومؤسساتها الرسمية هي المرجعية العليا لهم، وان يتم توعيتهم بأن هذا لن يمس بالمكانة التقليدية للدين او العشيرة، بل هي عملية تطويرية وتقسيم للعمل والادوار، بحيث يكون للدولة اليد العليا التي تستطيع عبرها حماية المجتمع، وعملية الدمج الاجتماعي تحتاج أيضاً الى رسم

السياسات العامة الاجتماعية ومن اهمها سياسات ما بعد النزاعات، والتي تصب في النهاية في غرس قيم التسامح والتعايش السلمي والتآخي الاجتماعي وتقبل الآخر، ونبذ الفرقة والاحتراب الداخلي، ولابد للدولة من أن ترد الجماعات المتطرفة التي تبث الفكر العنصري الذي ينبذ الاخر، ولابد من ان تعاقبها وفق القانون، على اعتبار انها جماعات تحمل افكاراً هدامة تهدد الاستقرار الاجتماعي في العراق ، وان تسعى الدولة لتكوين نظام اجتماعي يتميز باستمرارية المقدرة على الابتكار، والإنجاز من دون الانهيار وهذا يتطلب توافر هياكل وبنى اجتماعية مرنة، تتصف بالتمايز، والتخصص الوظيفي (العامر، ٢٠٠٥، ٣٦).

إذ أن الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث و ديمقراطي يتطلب بناء ثقافة مدنية ترتكز على العقلانية و العلمانية، فالثقافة السياسية الديمقراطية تفضي إلى بناء هوية وطنية، ومن ثم بناء الوحدة الوطنية، لأنها تسهم في بناء دولة تتجاوز أطر الجماعات الأثنية لصالح بناء مؤسسات وأطر وطنية شاملة، وتعمل على الانسجام بين الجماعات التي سيكون منها النسيج الوطني وتعزز الانفتاح الثقافي والفكري وتحد من الاستقطاب الطائفي والقبلي و القومي، وتكرس الثقة الاجتماعية والحس التعاوني، والالتزامات الرئيسية بالنظام والوطن والمجتمع وتشكل روابط عمودية بين النخب والجماهير (اليامي، ٢٠١٠).

٥- الاليات الاقتصادية :

إن من أهم الاليات الاقتصادية هو السعي نحو بناء اقتصاد منتج يعتمد على قطاعات الإنتاج المادي وفي مقدمتها الزراعة والصناعة، يعد الاقتصاد عصب الحياة في كل دولة، وبقدر تعلق الامر بالعراق، ولكي تدمج البنى التقليدية في عملية التحديث وتقل وتنعدم السلبيات وتعزز الايجابيات، فلابد من القيام بعدة خطوات على الصعيد الاقتصادي ، ومنها التعجيل التنموي ويتم ذلك من خلال رسم سياسات عامة تنموية و الغرض منها الرفع من الانتاج الوطني بحيث يستقر الوضع الاقتصادي في البلاد وتتوفر العملة الصعبة التي من خلالها تستطيع الدولة على تطوير التعليم

وادخال الخدمات الى الارياف والعشوائيات، فضلاً عن تعزيز السياسات الاعلامية المقروءة والمسموعة التي تصب في اتجاه زيادة وعي الأفراد وتحثهم على طاعة الدولة والقانون والولاء لها، وذلك لتمتعهم بحقوقهم وعدم تهمشيهم(مصطفى، ٢٠٠٩، ٥–٧).

اما عن البطالة فالجميع يتفق على ان النشاط والعمل يشغل الانسان عن التفكير بالأمور الجانبية مثل الاختلافات الدينية والقومية والعشائرية، وبالتالي فإن البطالة هي من اهم المشاكل الواجب على الدولة معالجتها لكي تمضي في عملية تحديث ودمج بنى النظام التقليدي فلابد لها أن تجد فرص العمل التي من خلالها يستقر المجتمع وتفرغ الطاقات وتذوب الاختلافات ويستقر المجتمع ويصبح يتقبل مؤسسات الدولة التي وفرت له العمل، وفي الوقت عينه في حال فشلت الدولة في معالجة مشكلة البطالة خاصة في الارياف و فان ذلك سيعود الى رجوع الافراد الى الالتفاف حول البنى التقليدية بحثاً عن الدعم والمال، الامر الذي يقوي من مراكز الاستقطاب ويجعل من رجل الدين او شيخ العشيرة نداً منافساً للدولة، كما وان الفقر يبعد الافراد في المجتمع عن مواصلة التعليم ويضطرهم لكسب الثقافات المحلية المغلقة والمتوارثة التي قد لا تتوافق مع الثقافة المدنية التي تريدها الدولة (القوي، ١٩٨٩، ٥٤).

كذلك تعد مسالة تزايد اعداد المهاجرين من الريف الى المدن وبشكل فوضوي، من ابرز الاسباب التي تؤدي تضخم مؤشرات البطالة والفقر، فالفرد الذي لا يجد العمل ويعيش حالة العوز في الريف سيضطر الى الهجرة للمدن والسكن العشوائي، وبسبب تدني المستوى المعاشي سيعمل في أي مهنة في أي مكان في المدينة، الامر الذي يصعب على الدولة أداء مؤسساتها وعملها وتقديم خدماتها وسد احتياجات المجتمع، وفي النهاية سيخلق حالة من الارباك وعدم الرضا المجتمعي (الحديثي، ١٩٨٩، ١٨٣).

أذن إن تحديث بنى النظام التقليدي وجعلها تتوافق مع قيم العمل المؤسساتي هو ليس بالأمر المستحيل ولكن يحتاج الى عدد من الآليات كما مر ذكرها في هذا المطلب

الخاتمة :

هكذا، يبدو بأن البنى التقليدية هي اشبه بالمسلمة التي لا يمكن لأي دولة ان تنشأ بدونها ، لكن الاختلاف يكم في مد استطاعة الدول على دمجها وتطويرها بحيث تكون منسجمة مع السياسات العامة اللازمة للتطور والتحديث، ورغم التشابه الكبير في طبيعة البنى التقليدية في اغلب دول العالم، الا ان الذي ظهر للباحث هو اختلاف العراق عن تلك الدول في بعض الطبائع (طبائع البنى الاجتماعية) وتشابهه معها في طبائع اخرى، ومن تلك الطبائع الخاصة هي قوة البنى التقليدية وتأثيرها الكبير على مجمل الاحداث في البلاد سلبا وايجابا، فضلا عن الوشائج القوية التي تربطها مع ارض العراق .

كما يتبين إن الآثار التي تركتها البنى التقليدية على فاعلية أداء المؤسسات الرسمية ، لم تكن سلبية دوماً، بل كانت هناك إيجابيات كثيرة ، حيث ان البنى التقليدية ساندت الدولة في بعض الفترات العصيبة ، خاصة عندما اسهمت في استقرار الملف الامني ، وفي الحفاظ على الوحدة الوطنية، وصيانة قيم المجتمع وأخلاقياته ، كما انه هناك مغذيات للبنى التقليدية تعمل على إبقائها أقوى من مؤسسات الدولة الرسمية ، وهي تعد في الوقت نفسه معوقات وتحديات تقف بوجه أي محاولة جادة لتحديث البنى التقليدية ، وتحتم تلك التحديات الى وجود خلل في عمل النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ ، كالمحاصصة والفساد الاداري والمالي ، فضلاً عن التدخلات الخارجية

كما وتوصل البحث الى عدد من الاستنتاجات وهي :

١- البنى التقليدية هي قديمة جدا تعود الى مرحلة ما قبل ظهور الدول . وهذا ما يفسر صعوبة اقيادها لمؤسسات الدولة .

٢- العراق، فيه تعددية قبائلية وقومية ودينية ومذهبية كبيرة. ولكل من هذه التعدديات دوره الايجابي او السلبي على عمل الدولة ومؤسساتها ي مختلف الحقب التاريخية .

٣- مهما تقدمت الدول ومنها العراق، فأنها لن تستطيع حلحلت البنى التقليدية او انهاء وجودها، لكن من الممكن نشر الوعي الحداثوي والتطوير عبر رسم سياسات عامة مختلفة.

اما المقترحات التي يريد الباحث ان يوصلها الى المعنيين بالموضوع فهي:

١ – ضرورة الاكثار من عدد الدراسات والبحوث التي تتناول البنى التقليدية، من اجل ايجاد الحلول اللازمة للمشاكل التي يعيشها المجتمع وكذلك من اجل رصد علاقتها مع الدولة.

٢ – يتحتم على صناع القرار القيام بمسؤولياتهم تجاه المجتمع، عبر رسم السياسات اللازمة للتطوير والانتقال بالبنى التقليدية الى حال افضل.

٣ – لابد من ابراز المأثر الوطنية التي قدمتها البنى التقليدية، خاصة عندما تقوم بأسناد الدولة في الظروف العصيبة، وهذا الامر سيساعد في زيادة ثقة المجتمع بالدولة التي تعترف بجهوده التي قدمتها لخدمة البلاد .

قائمة المصادر:

أبراش، إ. (١٩٩٨). *علم الاجتماع السياسي Political Sociology*. دار الشروق للنشر والتوزيع.

أكوافيفا، س.، وباتشي، ا. (٢٠١١). *علم الاجتماع الديني الإشكالات والسياقات Religious Sociology Problems and Confections* (ترجمة) ا. عناية. دار كلمة هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.

إبراهيم، س. ا.، وآخرون. (١٩٩٦). *المجتمع والدولة في الوطن العربي Community and State in the Arab World*. (ط ٢). مركز دراسات الوحدة العربية.

الأسود، ص. (١٩٩١). *علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده The Political Sociology Foundations and Dimensions*. دار الحكمة.

الأنصاري، م. ج. (١٩٩٨). *العرب والسياسة أين الخلل جذور العطل العميق Arab and Politics Where is the Trouble Roots of Deep Failure*. دار الساقي.

البكري، ي. س. (٢٠١١). *بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع العهد الجمهوري الأول أنموذجا Iraqi Society Structure the Authority Dialectic and Diversity First Republican as a Model*. مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي.

الجابري، م. ع. (١٩٩٤). الديمقراطية وحقوق الإنسان Democracy and Human Rights. *سلسلة الثقافة القومية*، ٢٦.

الجاسور، ن. ع. (٢٠٠٨). *موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية Encyclopedia of Political، Philosophical and International Terms*. دار النهضة العربية.

الحديثي، م. ع. (١٩٨٩). *معوقات بناء ثقافة سياسية مشتركة في العالم الثالث Constraints of Building Common Political Culture in the Third World*. مركز الدراسات الدولية.

الدليمي، ب. ج. (٢٠٢٠). أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها The Most Important Challenges Facing the Iraqi Economy and Remedies. *وحدة البحوث الاقتصادية والإدارية*.

الرازي، م. ب. أ. ب. ب. ع. ا. (١٩٨٣). *مختار الصحاح Mokhtar Al-Sahah*. دار الرسالة.

الربيعي، ن. ف. ذ. (٢٠١٤). *الثقافة السياسية في المجتمع العراقي: دراسة أنثروبولوجيا Political Culture in the Iraqi Community: Anthropology Study*. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. جامعة بغداد.

الزهرة، أ. إ. ع. (٢٠١١). *مستقبل التجربة الدستورية في العراق The Future of the Constitutional Experience in Iraq*.

الزهيري، ف. خ. ك. (٢٠٢١). العشيرة واستراتيجية بناء الدولة المعاصرة في العراق ما بعد ٢٠٠٣ The Clan and the Strategy of Building Contemporary State in Iraq Beyond 2003. *مجلة قضايا سياسية، ٦٤*.

السرحان، ح. ا (2016 December). ،. *العشائرية والدولة المدنية Creams and Civilian State* . مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.

الظاهري، م. م. (٢٠٠٢). *المجتمع والدولة- دراسة العالقة القبلية بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي) Community and State - Studying the Tribal Relationship with Political and Party Pluralism (Republic of Yemen as an Application Model)*. مكتبة مدبولي.

العامر، ا. م. (٢٠٠٥). سياسة الصين الإقليمية وانعكاساتها على النزاع في بحر الصين الجنوبي The Regional Chinese Policy and its Reflections on the Disputation in the South Chinese See. *دراسات استراتيجية، ٧٩*.

العطية، غ. (١٩٧٣). *العراق نشأة الدولة The Iraq State Origin* . (ترجمة) ع. عبدالوهاب. دار اللام.

القفازي، ن.، والعقل، ن. (١٩٩٢). *الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة Summary of Contemporary Religions and Doctrines*. دار الصميدعي.

القوي، خ. ع. (١٩٨٩). *دراسة السياسة العامة General Policy Study* . دار السلال.

المصباح، م. ت. (١٩٨٩). *دروس في العقيدة الإسلامية Lessons In Islamic Creed*. مؤسسة التاريخ العربي.

الناهي، ا. ع.، وعلوان، خ. ع. (٢٠١٧). *السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية Political Behavior Study Theory and Applied*. دار أمجد للنشر والتوزيع.

الوردي، ع. (٢٠٠٤). *لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث Social Profiles from the History of Iraq*. (مجلد، ٥). مكتبة الصدر.

اليامي، س. (تشرين الأول، ٢٠١٠). المجتمع القبلي والمجتمع المدني Tribal Society and Civil Society. *جريدة إيلاف*.

بركات، ح. (٢٠٠٨). *المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي Contemporary Arab Society: Social Interactive Research*. مركز دراسات الوحدة العربية.

بلقزيز، ع. (٢٠٠٨). *الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر State and Society: Unification Dialecticism and the Division at the Contemporary Arab Unity*. الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

ثابت، ع. ف. (٢٠٠٦). *النظرية السياسية المعاصرة، دراسة في النماذج والنظريات Contemporary Political Theory Study in the Models and Theories*. الدار الجامعية.

جبير، م. (٢٠٠٦). التعددية السياسية في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣م Political Multiplication in Iraq After 2003. *مجلة دراسات عراقية*، ٤.

حافظ، ع. ا. ج. (٢٠١١). *التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل Democratic Transformation in Iraq and the Future*. مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي.

حريق، ا. (٢٠٠١). *الديمقراطية وتحديات الحداثة: بين الشرق والغرب Democracy and Challenges of Modernity: Between East and West*. دار الساقي.

حسين، س. إ. (٢٠١٤). *الفدرالية والهوية الوطنية العراقية Federal and Iraqi National Identity*. دار الكتب العلمية.

دحمان، م. ب. (٢٧، آذار، ٢٠١٦). التمزق المجتمعي: صلابة التقليد وإغراءات الحداثة Community Rupture: Imitation Hardness and Temptations of Modernity. *جريدة القدس العربي*.

دخيل، م. ح. (٢٠١٧). *علم الاجتماع السياسي Political Sociology*. دار السنهوري.

ديفرجه، م. (١٩٨٠). *سوسيولوجيا السياسية Political Sociology*. (ترجمة) هـ. ذياب.

رشيد، ع. ا. ح. (٢٠٠٢). *العراق المعاصر Contemporary Iraq*. دار المدى.

زايد، أ. (٢٠١٨). من القبيلة الى المواطنة: تناقضات الانتماء في الحداثة الطرفية From the Tribe to Citizenship: Contradictions of Belonging in the Modernizes Termination. *مجلة آداب المستنصرية*، ٨٢.

شتيوي، م. (شباط، ٢٠١٩). *العشائر والدولة المدنية Clans and Civil State* . مؤسسة الغد.

عبدالحسين، ل.، والعاني، ع. (٢٠١١). *مقدمة في علم الاجتماع Introduction to Sociology* . (ط ٢). جامعة بغداد.

عبدالكافي، إ. ع. (٢٠٠٥). *الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية The Encyclopedia of Political Terms*. مركز الإسكندرية للكتاب.

عبدالله، ث. ف. (١٩٩٧). *آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي Democratic Change Mechanisms in the Arab World*. مركز الدراسات العربية.

غليون، ب. (٢٠٠٣). *المحنة العربية: الدولة ضد الأمة The Arabic Tribulation: State Against the Nation*. (ط ٣). مركز دراسات الوحدة العربية.

غيث، ح. ع. (٢٠٠٠). *قاموس علم الاجتماع Sociology Dictionary* . دار المعرفة الجامعية.

فياض، ع. ح. (١٩٨٠). *جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق ١٩٢٠-١٩٣٤ The Roots of Socialist and Progressive Thought in Iraq 1920-1934*. دار ابن رشد للطباعة والنشر.

فياض، ع. ح. (٢٠١٠). أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر Crisis and Toboggans of State-Building and Governance in Contemporary Iraq. *مجلة حمورابي، ٣*.

محمد، م. ع. (٢٠٠٠). *تاريخ علم الاجتماع الرواد والاتجاهات المعاصرة The History of Sociology the Pioneer and Contemporary Trends*. دارالمعرفة الجامعية.

محمد، و. س. (٢٠١٤). *مؤسسة السلطة وبناء الدولة- الأمة دراسة حالة العراق، Organization of Authority and State Building - The Nation Study of Iraq*. الاكاديميون للنشر والتوزيع.

مصطفى، ع. ي. (٢٠٠٩). الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق Human Security and Community Variables in Iraq. *معهد الأبحاث والتنمية الحضارية*. دار المعارف للمطبوعات.

مكاوي، ب. ا. (٢٠٠٩). استراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان Ethnic Diversity Management Strategies in Sudan. *مجلة المستقبل العربي، ٣٦٢*.

منظور، أ. ا. ج. ا. م. ب. م. أ. (٢٠٠٣). *لسان العرب Lisan Al-Arab*. دار الكتاب العلمية.

نظمي، و. ج. ع. (١٩٨٦). *الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق Political ، Intellectual and Social Roots of the Arab National Movement (Independence) In Iraq*. مركز دراسات الوحدة العربية.

وهبان، أ. (١٩٩٩). *الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر Ethnic Conflicts and Stability of Contemporary World*. دار الطليعة الجديدة للنشر.

ياسين، ع. ح. (٢٠١٩). *التفاعلات الإثنية وأثرها في بناء النظام السياسي لدول غرب إفريقيا Ethnic Reactions and Their Impact on Building the Political System of West Africa. أطروحة دكتوراه غير منشورة*. جامعة بغداد.